حوار

أجراه: بلال ضاهر

رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أحد ابرز اقطاب حزب "كديما" الحاكم في إسرائيل يتحدث لـ "قضايا إسرائيلية"

تساحي هنغبي: "التسوية التاريخية" ممكنة بسيادة فلسطينية جزئية.. وتفهم فلسطيني لوجود المستوطنات .. وحلّ رمزي جداً لمشكلة اللاجئين!

أطلق مؤتمر أنابوليس الذي عقد في الولايات المتحدة في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي عملية التفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، رغم أن أوساطا واسعة، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم تتحمس لانعقاد المؤتمر خصوصا على ضوء عدم نجاح الجانبين في التوصل إلى وثيقة مشتركة يتم طرحها في المؤتمر الدولي. كذلك شعر الفلسطينيون بخيبة أمل قبل المؤتمر بسبب سعي الجانب الإسرائيلي، منذ الإعلان عن عقده، إلى خفض سقف التوقعات منه".

وفي ظل هذا الوضع رأى كثيرون من الجانبين أن "الاجتماع الدولي" في أنابوليس لا يتعدى كونه لقاء لكبار المسؤولين من عشرات الدول، وبينها دول عربية، لدعم عملية سياسية وهمية وبدون رصيد حقيقي، وأن الرابح من هذا المؤتمر سيكون الرئيس الاميركي جورج بوش ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، اللذان يغوصان في وحل العراق وأفغانستان، بينما يُظهر مؤتمر أنابوليس أن الإدارة الأميركية لا تهمل قضية الشرق الأوسط الأساسية، وأنها بقيت تعمل على متابعتها ومحاولة إيجاد حل لها حتى نهاية فترة ولايتها في نهاية العام المقبل. وحول آفاق المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل أجرت "قضايا إسرائيلية" مقابلة مع رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست تساحي هنغبي، وهو أحد ابرز اقطاب حزب كديما الحاكم في إسرائيل، ويعتبر مقربا من رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت.

كيف ترى العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين التي انطلقت من مؤتمر أنابوليس؟ هل هذه عملية سياسية حقيقية، أم أن المؤتمر لا يتعدى كونه "اجتماعا" لخدمة بوش ورايس؟

تساحي هنغبي

هنغبي: "أعتقد أولا أن هذا الاجتماع دفع احتمال إجراء حوار بين إسرائيل والفلسطينيين. وإذا كان الرئيس بوش أو رايس أو غيرهما يجمعون نقاطا شخصية لصالحهم من انعقاد المؤتمر فإن هذا في الحقيقة ليس حدثا تاريخيا. لكن الأهمية التاريخية هي العلاقة الشخصية بين قادة إسرائيليين وقادة فلسطينيين، وآمل أن تتعزز هذه العلاقة ليتمكن كل واحد منهم من فهم حساسيات الآخر بصورة تسهل على التوصل إلى اتفاقيات".

هل بالإمكان، من ناحية إسرائيل، التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وخصوصا حول قضايا الحل الدائم في غضون عام أو حتى عامين؟

هنغبي: "من الصعب جدا تقدير أمر كهذا. فحتى اليوم، لأسفي، لم يمر المجتمع الفلسطيني بالتغييرات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي. فلدى المجتمع الإسرائيلي استعداد للتوصل إلى تسوية بعيدة المدى. وهذا الاستعداد موجود منذ سنوات طويلة. ويحدث أحيانا أن الإسرائيليين يتراجعون عن استعدادهم لتسوية بسبب أوضاع أمنية، مثل العمليات التفجيرية في المدن الإسرائيلية أو بسبب إطلاق صواريخ القسام المكثف باتجاه إسرائيل في أعقاب تنفيذ إسرائيل لخطة فك الارتباط والانسحاب من قطاع غزة. لكن بالمحصلة، ومن ناحية الوعي العام لدى الجمهور الإسرائيلي، فإن التسوية تخدم مصلحة دولة إسرائيل. وأعتقد أن هذا الوعي ظهر منذ أن وقع (رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) مناحيم بيغين في العام ١٩٧٨ على حكم ذاتي للفلسطينيين (في إطار معاهدة كامب ديفيد مع مصر). وقبل ذلك لم يكن قائد من معسكر اليمين، وبالتأكيد قائد مثل بيغين، يحلم حتى في تأييد ذلك.

وأنا لا أعتقد أني أرى في المجتمع الفلسطيني تطورا من هذا النوع. ربما هناك تطور، وهو إيجابي أيضا، في خطاب زعماء مثل أبو مازن (الرئيس محمود عباس) وسلام فياض (رئيس الحكومة الفلسطينية) ضد العنف والإرهاب والتحريض، وهذا تطور مهم لكن هذا التطور يكتسب أهمية أكبر إذا شكل أساسا لتنازلات فلسطينية مثل التنازلات التي تعتزم إسرائيل تقديمها. ومثال على ذلك التنازل فيما يتعلق بحق العودة، فإني لم أسمع تصريحا بهذا الاتجاه من شخصية فلسطينية رفيعة المستوى على مدار سنوات طويلة مضت. يقولون إنه خلال محادثات مغلقة يتحدث قياديون فلسطينيون عن أنهم يتفهمون الموقف الإسرائيلي من قضية حق العودة. فحق العودة لن يُنفذ، والتفهم الذي يبديه مسؤولون فلسطينيون في الغرف المغلقة لا يؤثر على المجتمع الفلسطيني".

أنت شخصيا تعارض تنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين حتى لو كان بصورة رمزية؟

"أعتقد أن كل إسرائيلي يعارض تنفيذ حق العودة فيما عدا عدد رمزي جدا (أي السماح بعودة عدد قليل جدا من اللاجئين الفلسطينيين). وفي هذا الموضوع لن تجد فرقا في مواقف أكثر الإسرائيليين يسارية أو اليميني المتطرف".

في العام ٢٠٠٥ أيدت تفكيك المستوطنات والانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في إطار خطة فك الارتباط، وكنت من بين المجموعة التي انسحبت من حزب الليكود بقيادة رئيس الوزراء السابق أريئيل شارون وأقمتم حزب كديما. وعشية الانتخابات العامة الإسرائيلية الأخيرة، التي جرت في نهاية آذار من العام ٢٠٠٦، أيدت أيضا "خطة الانطواء" التي أعلن عنها رئيس الحكومة الحالية ايهود أولمرت، التي قضت بانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية وتفكيك قسم من المستوطنات، علما أنك قبل ذلك كنت من أبرز اقطاب اليمين في الليكود وعارضت تفكيك أية مستوطنة. كذلك عارضت بشدة حتى انسحاب إسرائيل من سيناء بعد معاهدة كامب ديفيد مع مصر. في الماضي كنت تعارض إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين والآن أصبحت تؤيد المفاوضات أو على الأقل لا تعارضها. ما الذي دفعك في السنين الأخيرة إلى تغيير مواقفك؟

هنغبي: "كلما أشغل المرء مناصب حكومية أكثر، وهذا ما فعلته

في السنوات العشرين الأخيرة في عضوية الكنيست ومنها ثماني سنوات في مناصب وزارية، والضلوع في عدد من القضايا المهمة والحساسة، فإني أصبحت أرى الصورة بزوايا حادة أكثر من قبل، وترى الألوان في الصورة إضافة إلى الأسود والأبيض. وبصورة عامة، لا أزال أؤمن بأن على إسرائيل الحفاظ على أمنها، ونتيجة لذلك فإني لن أوافق أبدا على قيام دولة فلسطينية تمتلك قدرات هجومية أو أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ فهذه خطوط تقودنا إلى الانتحار. لكني بالتأكيد أؤيد تسوية تاريخية مع الفلسطينيين أكثر بكثير مما كنت عليه قبل ١٥ أو ٢٠ سنة".

هل تقصد بـ" تسوية تاريخية " الانسحاب حتى الجدار العازل في الضفة الغربية؟

" لا. المقصود أن لا تسيطر إسرائيل على حياة الفلسطينيين، بل أن يكون الفلسطينيون تحت قيادتهم وقادرين على تطبيق تطلعاتهم بتقرير مصيرهم. ما كنت سأصف ذلك بتطبيق حق تقرير المصير بشكل كامل، لأنه عندما تكون هناك شروط (إسرائيلية) مثل أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وما إلى ذلك، فإن السيادة هي محدودة لكنها ما زالت سيادة سياسية. وبالطبع فإنه في موازاة ذلك يجب أن يكون هناك تفهم فلسطيني بأنه لا يمكن نقل ربع مليون يهودي من أماكن سكناهم اليوم (في المستوطنات) في يهودا والسامرة. ويتوجب على الفلسطينيين قبول التغيرات الديمغرافية التي حدثت في مناطق (في الضفة) تكاد تكون خالية من السكان الفلسطينيين مثل أريئيل (الواقعة جنوب نابلس في عمق الضفة) ومعاليه أدوميم وألفيه منشيه وغوش عتصيون. لكن في المحصلة فإن النتيجة العملية من اتفاق كهذا يجب أن تكون تطبيق حق تقرير المصير للفلسطينيين من جهة، ومن الجهة الأخرى ألا تتحمل إسرائيل مخاطر أمنية هي بمثابة رهان".

يبدو أن المهمة الأساسية لأولمرت خلال ولايته كرئيس للوزراء تنحصر في تحذير الجمهور الإسرائيلي من تبعات عدم التوصل لحل. ففي إسرائيل يتحدثون كثيرا عن "الخطر الديمغرافي" وعن التخوف من تغيير الطابع اليهودي لإسرائيل. وقد قال أولمرت في عدة مقابلات صحافية، تم نشرها بعد مؤتمر أنابوليس مباشرة، إنه إذا تحولت إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية ستكون دولة أبرتهايد، وأول من سيعارض دولة كهذه هم المنظمات اليهودية الأميركية التي وصفها بأنها "مصدر قوتنا". والسؤال من الجهة الأخرى هو، هل أولمرت قادر، خلال فترة ولايته الحالية، على إخلاء مستوطنات يسكنها بحسب التقارير الإسرائيلية ٦٠ ألفا؟

" من الصعب تقدير طول فترة ولاية رئيس حكومة لأن هذا أمر غير قابل للتقدير بشكل حقيقي ولا أحد يمكنه التنبؤ كم يمكن أن تطول. هل ستطول فترة ولاية أولمرت الحالية حتى العام ٢٠١٠ (الموعد الرسمي للانتخابات العامة المقبلة) وهذا يعني وجود وقت طويل، أيضا من ناحية إمكانية حدوث الكثير من التطورات السياسية المهمة. لكن من الجائز أن تنتهي فترة ولاية هذه الحكومة بعد ثلاثة أو أربعة أشهر على أثر انسحاب أحزاب من الحكومة، مثل انسحاب (حزب العمل برئاسة ايهود) باراك أو في حال إخلاء بؤر استيطانية عشوائية ما سيؤدي لانسحاب (حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور) ليبرمان. هذا يعني أن انعدام استقرار فترات ولاية حكومات في الحلبة السياسية الإسرائيلية هو أمر أساسي. ولكن دعنا نطرح السؤال حول ما إذا كان بمقدور حكومة في إسرائيل، بشكل عام، إخلاء مستوطنات في يهودا والسامرة مثلما حصل في غوش قطيف (أي مستوطنات قطاع غزة)...".

في قطاع غزة تم إخلاء ٨٥٠٠ مستوطن وفي الضفة الغربية يجري الحديث عن إخلاء ٦٠ ألفا.

" نعم، ولذلك فإن الوضع سيكون مرتبطاً بالسياق. فإذا كان سياق الإخلاء هو أحادي الجانب فإن احتمال تنفيذ ذلك يراوح الصفر، لأنه توجد في إسرائيل صدمة من إخلاء وانسحاب أحادي الجانب. فنتيجة لفك الارتباط يتم إطلاق صواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل كل يوم. وبعد عدة شهور سيتم إطلاق الصواريخ على أشكلون (عسقلان) وربما بعد ذلك على أشدود (اسدود). ولهذا فإني لا أرى أن مواطني إسرائيل مستعدون لمغامرة أخرى (في الضفة)، التي لا تدخل ٢٠٠ ألف نسمة لمدى صواريخ القسام وإنما أربعة ملايين نسمة الذين يسكنون بين الخضيرة وغديرا (في وسط إسرائيل). فإذا كان السياق أحادي الجانب فإنه لا يوجد رئيس وزراء في إسرائيل قادر على الانسحاب، لا أولمرت ولا حتى (عضو الكنيست اليساري السابق) يوسي سريد.

ولو كان فك الارتباط ناجحا، ولو كان هناك هدوء مطلق في قطاع غزة لكان تقديري عكسياً. فقد كان هناك دعم واسع نسبيا

حزب كديما ما زال بعيدا جدا عن الذروة التي وصل إليها في الانتخابات الماضية وآمل أن نستغل السنتين اللتين بقيتا لنا في السلطة، بصورة نظرية، حتى الانتخابات المقبلة من أجل العودة إلى قوتنا كما في الماضي. لا يوجد سبب حقيقي ليكون هناك تغير سياسي لأن المبادئ التي يعرضها أولمرت، وهي مبادئ براغماتية سياسية مع حزم أمني، مقبولة على غالبية الجمهور في إسرائيل. والسؤال هو كيف بالإمكان إعادة هذه الاعتبارات لتكون الأهم أثناء التصويت".

لخطة الانطواء الأحادية الجانب وظهر ذلك في الانتخابات الأخيرة من خلال حصول الحزب (كديما) الذي طرح هذه الفكرة على ٢٩ مقعدا في الكنيست وصعد إلى الحكم.

لكن إذا كان هناك تغير مواقف لدى القيادة الفلسطينية وكانوا مستعدين لتقديم تنازلات والتوصل لاتفاقات بخصوص القدس والحدود واللاجئين والاستيطان، ومقابل ذلك يتم إخلاء بعض المستوطنات الجانبية التي ليست ذات أفق ديمغرافي، فإني أعتقد أن حكومة في إسرائيل بإمكانها تنفيذ ذلك. ودائما أسهل على حكومات يمين تنفيذ ذلك من حكومات يسارية، رغم أن الفارق بين يمين ويسار في هذه الناحية لم يعد كبيرا وغالبية الأحزاب تتحرك داخل الحيز السياسي الوسطي. والمشكلة هي أنه حتى القيادة الفلسطينية المعتدلة، التي فرح الجمهور الإسرائيلي بظهورها، تعيش ضمن علامة سؤال. وليس واضحا ما إذا كانت قادرة على العيش لفترة طويلة. ولذلك إذا كنا نتحدث عن سياقات الانسحاب الممكن فإن هذه السياقات ليست واعدة".

السلطة الفلسطينية تتهم إسرائيل بعرقلة وإفشال المفاوضات من خلال العمليات العسكرية وتوغل قوات الجيش الإسرائيلي في القطاع. هل تتوقع اجتياحا إسرائيليا واسعا للقطاع؟

"لا يوجد مصلحة لإسرائيل بتنفيذ أية عملية عسكرية كهذه. فالفكرة كانت الانفصال عن غزة ونتيح للسلطة الفلسطينية أن تتركز في بناء مؤسساتها والقيام بنوع من الانفصال الصحي لنا جميعا. وهذا لم يحدث. وفي حال تم تنفيذ عملية عسكرية واسعة فإن غايتها إنقاذ الإسرائيليين من صواريخ القسام والعبوات الناسفة والتسلح والتهريبات، ومن حقيقة أنه لا يوجد اليوم أية طريقة لضمان عدم دخول سلاح متطور وعصري عبر محور فيلادلفي (صلاح الدين)، باستثناء نشاط عسكري بهذا الشكل أو ذاك من جانب أذرع الأمن الإسرائيلية. ولا أحد في السلطة يستطيع تقديم ادعاءات ضدنا خصوصا على ضوء منح أبناء الشعب الفلسطيني السلطة في البرلمان الفلسطيني وفي غزة لحماس. وكل الضربات العسكرية الإسرائيلية هي رد فعل وإسرائيل لا تبادر لنشاط عسكري دون سبب".

لكن كونك رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، هل تتوقع اجتياحا للقطاع؟

"هذا سيكون نتيجة لمفعول إطلاق صواريخ القسام. وطالما أن مفعول هذه الصواريخ منخفض لن تكون هناك عملية واسعة، رغم أن هناك ضغطاً شعبياً على الحكومة لتنفيذ عملية واسعة لأن مدينة سديروت وبلدات النقب الغربي بأكملها في حالة بؤس، لكن حقيقة فإن هذا الوضع لم يدفع باتجاه صدور قرار بتنفيذ عملية واسعة. وعلى ما يبدو أن مفعول إطلاق هذه الصواريخ لم يكن شديدا بما فيه الكفاية. لكن مفعول هذه الصواريخ قد يتغير بين ليلة وضحاها. فإذا أصاب صاروخ كهذا حافلة ركاب أو روضة أطفال أو مدرسة أو قاعدة عسكرية أو عملية تفجيرية كبيرة، وسقط جراء ذلك عدد من الضحايا، فعندها سيكون الضغط السياسي على الحكومة كبير لدرجة أنه لا يمكن تحمله. عندها لن يكون أمام الحكومة الإسرائيلية أي تفسير لجلوسها مكتوفة الأيدي فيما يوجه إرهابيون ضربات ضد مواطنيها. عندها ستكون هناك قرارات درامية، لا يمكنني الآن أن أتنبأ بها، لكن واضح لي أن مثل هذا الأمر لن يمر بهدوء".

فيما يتعلق بالاستيطان. أولمرت تعهد بعدم بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، فيما يستمر بناء مستوطنات في القدس الشرقية وتوسيع مستوطنات قائمة، مثلما يحدث الآن في مستوطنة "هار حوماة" في جبل أبو غنيم. هل إسرائيل

عازمة على مواصلة بناء مستوطنات في القدس؟

"نحن لا نرى موضوع القدس الشرقية على أنه مرتبط بمسألة المستوطنات. فإسرائيل لن تتنازل عن هار حوماة ولا عن التلة الفرنسية ورمات أشكول ورموت ونفيه يعقوب (وهي أحياء استيطانية في القدس). فهذه أحياء تمت إقامتها بموجب الخارطة الهيكلية لبلدية القدس. وحتى لو تم التوصل في المستقبل لاتفاق مع الفلسطينيين فإنه لن يكون متعلقاً أبدا بالأحياء اليهودية. لذلك فإني لا أرى هنا أنه سيكون أي تغيير".

هل تتوقع أن يحدث تقرير لجنة فينوغراد النهائي، الذي يتوقع صدوره خلال الشهر القريب، هزة سياسية في إسرائيل، علما أن التقرير الجزئي الذي صدر في نيسان الماضي كان شديدا للغاية، وشدد على أن أولمرت "فشل" في أدائه كرئيس وزراء أثنا الحرب، وأدى إلى استقالة وزير الدفاع عمير بيرتس. هل يمكن أن يسقط التقرير النهائي حكومة أولمرت؟

"أعتقد أن التقرير النهائي لن يكون مختلفا عن التقرير الجزئي، بل سيكون شديداً وربما شديداً جدا. وأعتقد أنه سيكون للتقرير النهائي تأثير مماثل لتأثير التقرير الأول. لكن لن يؤدي تأثيره لتغييرات درامية".

أي ليس لدرجة إسقاط الحكومة؟

"لا. فقد رأينا أنه عندما كانت هناك مظاهرات في إسرائيل بعد الحرب فإنها تلاشت بسرعة، لأن الجمهور لم يعتقد بأنه يريد استخلاص عبر سياسية من الحرب، وإنما يريد استنتاجات في مجال تحسين الأداء وتعزيز القدرات وليس المعاقبة السياسية".

قوة حزب كديما تراجعت بحسب استطلاعات الرأي التي نشرتها وسائل الإعلام في إسرائيل منذ انتهاء حرب لبنان وحتى الآن. كيف تتوقع مستقبل كديما؟

"لقد شهد الحزب تراجعا في السنة الأولى بعد الحرب، لكن قوته ارتفعت في الأشهر الأخيرة بحسب جميع الاستطلاعات. والاستطلاع الأسوأ بالنسبة لنا منحنا ثمانية مقاعد في الكنيست قبل نصف عام والاستطلاع الأخير منحنا ١٥ مقعدا ما يعني تضاعف قوتنا عن الاستطلاع قبل نصف عام. (الجدير بالذكر أن استطلاع صحيفة يديعوت أحرونوت الأخير، في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٧، منح كديما ١٢ مقعدا). ففي الاستطلاع الذي نشر قبل نصف عام كان الجمهور في إسرائيل ما زال تحت تأثير حرب لبنان الثانية ونتائجها، وفي نصف العام الأخير أصبح الجمهور الإسرائيلي أقل حساسية وبدأ ينظر أكثر إلى المستقبل من النظر للماضي ويمنح الدعم لمبادرة رئيس الوزراء السياسية، كما أنه كانت هناك التطورات في سورية بحسب وسائل إعلام أجنبية (اختراق الطيران الحربي الإسرائيلي للأجواء السورية والغارة على موقع دير الزور في عمق سورية في ٦ أيلول الماضي) وهذا دل على تفكير عميق وجرأة. كذلك هناك تحرك موضوع الاستقرار الذي أظهرته الحكومة في الناحية الاقتصادية.

وفي المجمل فإن استقرارا قد طرأ في إسرائيل بعد سنة من الحرب. رغم ذلك فإن حزب كديما ما زال بعيدا جدا عن الذروة التي وصل إليها في الانتخابات الماضية وآمل أن نستغل السنتين اللتين بقيتا لنا في السلطة، بصورة نظرية، حتى الانتخابات المقبلة من أجل العودة إلى قوتنا كما في الماضي. لا يوجد سبب حقيقي ليكون هناك تغير سياسي لأن المبادئ التي يعرضها أولمرت، وهي مبادئ براغماتية سياسية مع حزم أمني، مقبولة على غالبية الجمهور في إسرائيل. والسؤال هو كيف بالإمكان إعادة هذه الاعتبارات لتكون الأهم أثناء التصويت".

كونك رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست فإنك بالتأكيد مطلع على الموضوع الإيراني عن قرب. هل ستستمر إسرائيل بنشاطها الدبلوماسي من أجل زيادة العقوبات على إيران، حتى بعد تقرير المخابرات الأميركية الذي قال إن إيران أوقفت مساعيها لإنتاج سلاح نووي منذ العام ٢٠٠٣؟

"إسرائيل موجودة على الهامش في الجهد الدبلوماسي. فهذا الجهد تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بسبب مصالح عالمية وليسوا مرسلين من إسرائيل، وهناك مساعدة معينة من جانب ألمانيا ومعارضة روسيا والصين. والولايات المتحدة وأوروبا يتفهمون القلق الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني، لكنهم مهتمون أكثر باستقرار الشرق الأوسط، وماذا سيفعل وجود سلاح نووي لنظام الحد من نشر أسلحة الدمار الشامل، وكيف سيؤثر ذلك على الدول المصدرة للنفط، مثل السعودية وغيرها والتي ستشعر أنها مهددة. كل هذا في مركز اعتبارات أميركا وأوروبا وليس المسألة الإسرائيلية بالذات. كذلك فإن تأثير إسرائيل ليس كبيراً لكن السؤال

المثير فعلا الآن هو: ما هي انعكاسات تقرير المخابرات الأميركية؟ وهذا ليس واضحا".

لكن رئيس وزراء إسرائيل قال بعد صدور التقرير الأميركي إن إسرائيل ستكشف البرنامج النووي الإيراني. هل توجد أدلة بأيدي إسرائيل تشير إلى أن إيران تطور قنبلة نووية؟

"كما تعلم فإنه ليس مقبولاً التحدث في مقابلة صحافية حول مواضيع استخباراتية. ولا أرى أني سانحرف عن هذه القاعدة. لكن ما نقوله هو أنه لا حاجة بتاتا هنا إلى أية معلومات سرية، فيما إذا كان موجودا أم لا، لأنه لدى الإيرانيين توجد خطة لتطوير صواريخ عابرة للقارات. والدولة التي تطور مثل هذه الصواريخ لا تفعل ذلك لاحتياجات إنتاج كهرباء. من يطور صواريخ يريد أن يمتلك قدرة على توجيه ضربات بواسطتها ضد أهداف بعيدة. كذلك لا أحد يسعى لامتلاك صاروخ عابر للقارات، والذي تصل كلفته ملايين الدولارات، من أجل أن ينقل من بلد إلى بلد عبوة من ١٠٠ أو ٣٠٠ كيلوغرام من المواد المتفجرة. فإذا إيران تسعى لامتلاك قوة غير تقليدية. الأمر الثاني هو مفاعل تخصيب اليورانيوم في موقع نتنز الإيراني. وهناك يواصل الإيرانيون بصورة استفزازية ومناقضة لكافة قرارات المؤسسات الدولية تخصيب اليورانيوم. الإيرانيون يدعون أنهم يفعلون ذلك لأغراض سلمية ولإنتاج الكهرباء. لكن لا حاجة في إيران لمفاعلات نووية لانتاج الكهرباء فهذا ليس أمرا ضروريا، لا للاقتصاد الإيراني ولا لصناعات النفط الإيرانية، فهم ينتجون مصادر طاقة بكمية كبيرة للغاية. لذلك فإنه لا أهمية للتقديرات حول العام الذي سيتمكن الإيرانيون فيه من صنع قنبلة نووية. وحتى لو أوقفوا مساعيهم لإنتاج سلاح نووي فإنه بمقدورهم تجديد ذلك متى يشاؤون وخصوصاً أنهم يطورون صواريخ لحمل هذا السلاح. وعلى العالم ألا يوافق على ذلك. ويبدو لي أنه في هذا السياق لن يكون هناك تأثير كبير لتقرير المخابرات الأميركية".

لماذا يحق لإسرائيل ان تمتلك سلاحا نوويا ولا يحق للآخرين امتلاك مثله؟

"إسرائيل لا تتطرق إلى قدراتها. والحقيقة هي أن إسرائيل ليست وحدها قلقة من البرنامج النووي الإيراني، بل العالم كله. كذلك فإن هناك في إيران نظام متطرف للغاية وسلفي جدا وهو ليس مشابها للهند أو لباكستان. وهناك يمكنك أيضا القول لماذا الهند والباكستان وليس إيران. وحتى كوريا الشمالية وهي دولة استبدادية، لكن لم يكن فيها أبدا زعيم، مثل أحمدي نجاد، يدعو لتدمير دولة ومحوها عن الخريطة. وليس أحمدي نجاد وحده الذي يتحدث على هذا النحو فقد أطلق الرؤساء الإيرانيون الذين سبقوه، مثل رفسنجاني وخاتمي وخامنئي أيضا، تصريحات مشابهة. إنهم يتحدثون بمصطلحات متطرفة للغاية. ويثيرون طوال الوقت الانطباع بأنهم لا يتحملون مسؤولية وإنما هم مغامرون.

وأحمدي نجاد يتحدث عن أنه ينتظر عودة المهدي، أو الإمام الغائب، وعندها سيعتنق العالم كله الإسلام. ولا أحد يعرف ما سيفعله رجل كهذا عندما تكون لديه إمكانية وضع يده على الزر لإطلاق صاروخ نووي. قد يشعر أن المهدي قال له إنه حان الوقت للضغط على الزر، وسوف يُقتل ٦ ملايين إسرائيلي. لذلك فإن القلق الدولي وصل إلى ذروات بسبب تطرف تصريحات أحمدي نجاد. وهذا إضافة إلى نفي وقوع محرقة اليهود (إبان الحكم النازي في ألمانيا). فهذه المجموعة لا تمثل زعماء ولا زعماء مسلمين أيضا ولا حتى زعماء متطرفين جدا من جمال عبد الناصر أو ياسر عرفات وحتى خالد مشعل ولا حتى ابن لادن. وكل هذا يؤكد على القلق من إيران ولذلك فإن القلق عالمي وليس في إسرائيل فقط".